

قطر وألمانيا: غلبة المصالح وترتيب الأولويات

أمجد زين العابدين طعمة*

ملخص

تمت العلاقات بين ألمانيا قطر اليوم بأفضل حالاتها في مختلف المجالات، وعلى الرغم من عدم وجود جذور تاريخية عميقة للعلاقات بين الطرفين، إلا أنها تتصف في الوقت الحاضر بالكثير من المقومات والدوافع التي تجعلها تتميز بهذه الصيغة الإيجابية، فضلاً عن الدافع الأهم المتعلق بالمصالح المتنوعة التي أتاحت فرصاً حقيقية لحدوث تقارب بالرؤى والأهداف في أكثر من اتجاه.

فمثلما تعد قطر ذات أهمية لألمانيا بوصفها شريكاً استراتيجياً مستقر في المنطقة، نظراً للمقومات الاقتصادية والمكانة الجيوسياسية التي تمتلكها، فإن ألمانيا في الوقت نفسه، تمثل هي الأخرى أهمية مضافة لقطر، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بأن المصالح المتنوعة التي يمتلكها طرفي العلاقة، يمكن أن يُشكل نقطة انطلاق لوجود ترتيبات مستقبلية يعتمد عليها في استمرار الوجود الألماني المؤثر والفاعل في المنطقة، والذي سينعكس إيجاباً على شكل العلاقة حاضراً ومستقبلاً.

الكلمات الدالة: قطر، ألمانيا، علاقات، مصالح، مستقبل.

المقدمة

تمت العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية ودولة قطر اليوم بأفضل حالاتها وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وعلى الرغم من عدم وجود جذور تاريخية عميقة للعلاقات بين الطرفين، إلا أنها تتصف في الوقت الحاضر وحسب المعطيات التي ستقدمها الدراسة بالكثير من المقومات والدوافع التي تجعلها تتميز بهذه الصيغة الإيجابية، فضلاً عن الدافع الأهم المتعلق بالمصالح المتنوعة التي أتاحت فرصاً حقيقية لحدوث تقارب بالرؤى والأهداف في أكثر من اتجاه ومسار. فمثلما تعد قطر ذات أهمية لألمانيا بوصفها شريكاً استراتيجياً مستقر في منطقة الشرق الأوسط والخليج، نظراً للمقومات الاقتصادية العالية والمكانة الجيوسياسية المتميزة التي تمتلكها، فإن ألمانيا في الوقت نفسه، والتي تمتلك أقوى اقتصاد في أوروبا والدولة المحورية والأساسية في صياغة السياسة الأوروبية المشتركة، وصاحبة الدور العقلاني الإيجابي والغير منحاز في الساحة الدولية، تمثل هي الأخرى أهمية مضافة لقطر، التي ترغب بتحقيق طفرة نوعية في مختلف المجالات، وتعزيز فرص التعاون المشترك بين الطرفين.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية البحث من خلال دراسة علاقة واحدة من أهم الدول الأوروبية والفاعلة في السياسة الدولية (ألمانيا) مع دولة صاعدة ومؤثرة في محيطها الإقليمي (قطر)، ومعرفة مدى الاهتمام الألماني بمنطقة الخليج عامة وقطر بخاصة، وموقفها من الأحداث التي تحصل في هذه المنطقة الحيوية، وما الأهمية التي تمثلها قطر في السياسة الألمانية، مع توضيح مجموعة المصالح التي تربط البلدين وتأثيرها على شكل العلاقة الحاضر والمستقبلي.

هدف الدراسة: تحاول الدراسة تسليط الضوء على واقع ومستقبل العلاقات القطرية الألمانية وتحليل طبيعة المصالح المشتركة بين الطرفين، ومن ثم تحديد مساراتها المختلفة، وبالتالي تحديد الرؤى المشتركة ووضع السيناريوهات المتوقعة لهذه العلاقة، من جهة تطويرها ونموها استناداً على الإمكانيات المتاحة والمتوفرة في كلا البلدين، أو استمرارها وبقائها على ما هي عليه، أو احتمالية تراجعها، مع التأكيد على المشتركات والمصالح التي يمكن ان يكون لها تأثير على مسارها بالسلب أو بالإيجاب، مع عدم إهمال العوامل الخارجية والداخلية المتعلقة بكلا الطرفين.

إشكالية الدراسة: هناك العديد من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة، منها ما يتعلق بمستقبل العلاقة بين الطرفين، وهل ستشهد تطوراً ملحوظاً في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة الدولية والأوروبية من جهة، أو الأزمات المتكررة التي

*الجامعة المستنصرية. تاريخ استلام البحث 2019/1/26، وتاريخ قبوله 2019/6/11.

تعانى منها منطقة الشرق الأوسط والخليج من جهة أخرى، وهل ستعطي هذه الازمات فرصة حقيقية للسياسة الألمانية لغرض العودة بشكل أكثر فاعلية لتحقيق تقارب في وجهات النظر الخليجية وابعاد شبح الحرب عن المنطقة، والذي في حال حدوثه سيكون له تأثيرات سلبية على مجمل الأمن العالمي، فهل ستمكن ألمانيا خلال المرحلة القادمة من تجاوز عقبات الفواعل الخارجية المؤثرة في هذه المنطقة، أو ترتيب أولوياتها الاستراتيجية الداخلية وطرح نفسها كفاعل رئيس ومؤثر قادر على التدخل المباشر في منطقة الخليج، وهل أن ذلك سيكون له تأثير على إعادة صياغة شكل العلاقة المستقبلية بين الطرفين.

فرضية الدراسة: فيما ستطلق الدراسة من فرضية مفادها بان المصالح المتنوعة التي يمتلكها طرفي العلاقة قطر وألمانيا، يمكن أن يشكل نقطة انطلاق لوجود ترتيبات مستقبلية يعتمد عليها في استمرار الوجود الألماني المؤثر والفاعل في المنطقة، والذي سينعكس إيجاباً على شكل العلاقة حاضراً ومستقبلاً.

منهج الدراسة: تطلب البحث في هذه الدراسة استخدام أكثر من منهج لتغطية كل ما يتعلق بها، وبطبيعة الحال تم إتباع المنهج التاريخي في تتبع السياق التاريخي لمسار العلاقات بين قطر وألمانيا، فلا توجد دراسة بدون جذور تاريخية، ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف المصالح والأهداف لكلا البلدين وشكل العلاقة ومن ثم الركون نحو الاستنباط والتحليل من خلال المعطيات المتوفرة، كما تم استخدام منهج الاستشراف المستقبلي لوضع سيناريوهات مستقبلية لشكل العلاقة، وفقاً للمعطيات والعوامل التي ستقدمها الدراسة.

هيكلية الدراسة: للإحاطة كل ما يتعلق بهذا الموضوع المهم فقد ارتأينا تقسيم الدراسة أربعة محاور، المحور الأول يتطرق إلى طبيعة المصالح المشتركة، وأما المحور الثاني فيتناول واقع العلاقات القطرية الألمانية، أما المحور الثالث فيتعلق بألمانيا والأزمة الخليجية-القطرية: الحثيات والمآلات، في حين خصص المحور الرابع لبيان المسار المستقبلي للعلاقات القطرية الألمانية.

أولاً: طبيعة المصالح المشتركة

لم تمثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي عامة وقطر بخاصة أهمية تذكر للسياسة الخارجية والاقتصادية لألمانيا، حتى إن وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية كشفت عام 1999 عن خطط محتملة لإغلاق بعض بعثاتها الدبلوماسية في الخليج، ومن بينها تفصليتها العاملة في الدوحة، وذلك لعدم جدوى بقائها وعدم فاعليتها وعدم كفاية الموارد الاقتصادية لاستمرارها.

ولكن التغييرات الكبيرة التي شهدتها العالم بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر 2001، دفعت الحكومة الألمانية في حينها إلى إعادة التفكير بتفعيل عمل بعثاتها الدبلوماسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، لتبدأ بعد هذا التاريخ المفصلي في مجال العلاقات الدولية، مرحلة جديدة من العلاقات والتعاون المشترك وتبادل الزيارات بين المسؤولين الكبار لكلا الطرفين، والتي أسست إلى مرحلة جديدة مبنية على المصالح والرؤى الاستراتيجية المشتركة.

فمن الواضح أن هناك أهمية استراتيجية متزايدة لمنطقة الخليج العربي، والتي تشكل قطر إلى جانب باقي دول مجلس التعاون دولها الرئيسية، بالنسبة لأوروبا عامة وألمانيا بخاصة، زاد من هذه الأهمية ما حصل من تغييرات جوهرية بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية المتكررة، التي افرزت واقعاً جديداً تنامت فيه أدوار دول الخليج ومن بينها قطر، من خلال ممارستها لبعض الأدوار الفاعلة والمؤثرة في إيجاد حلول منطقية لهذه الأزمات، في ظل ما تحتويه من ثروات طبيعية وامكانيات مالية عالية، بفضل ارتفاع نسب الفائض المالي المتأتي من ارتفاع أسعار النفط والغاز.

ولكن الثروة والاستثمار لم تكن الأسباب الوحيدة لاكتساب المنطقة أهمية استراتيجية على الصعيد الدولي، فالمنطقة التي تمثل مركزاً وميدان معركة دائم للحرب التي تشن في مكافحة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة والأصولية، كما أنها شهدت في غضون العقدين الماضيين ثلاث حروب كبرى في جوارها القريب، فضلاً عن حرب اليمن الأخيرة والتهديدات الجدية التي طالت المنطقة بعد الأزمة الخليجية-القطرية الأخيرة، أعاد تسليط الضوء عليها بقوة، بعدها ذات أهمية مضاعفة للأمن والاستقرار الدوليين. (زاندشناير، 2011).

ومن بين القضايا المشتركة والمهمة بالنسبة لكلا الطرفين، دور ألمانيا القوي والمؤثر في مفاوضات 1+5، إلى جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وأسهمها الواضح في اقناع الأطراف كافة للركون إلى طاولة المفاوضات وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني منتصف عام 2015 (طعمة وهاشم، مكافحة الظلام: رؤية في سياسات الدول الأوروبية تجاه مكافحة الارهاب، 2019)، إذ أنه وعلى الرغم من أن أغلب الدول الخليجية دعمت بشكل رسمي الاتفاق، مع إعرابها عن عدم رضاها الضمني عن بعض فقراته، إلا أن قطر كانت استثناءً من خلال دعمها الكبير والمعلن للمفاوضات والاتفاق بمجمله، لاسيما أنها لطالما دعت إلى إيجاد حلول سلمية نهائية للأزمة وتخفيف حدة التوتر، استناداً على المعطيات والمشاركات الموجودة بين دول الخليج وقطر من

جهة وإيران من جهة أخرى. (Kettner, 2017)

وفي حين مثلت مسألة البحث عن دور عالمي مؤثر واحدة من أهم ملامح السياسة الخارجية الألمانية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إذ أنها باتت تركز على تعزيز مكانتها وفعاليتها الدولية بما يتناسب مع إمكانياتها المتصاعدة، وفي مقدمتها ثقلها الاقتصادي الكبير، الأمر الذي يمكن أن يساعدها وبشكل تدريجي على التخلص من الميراث السياسي والنفسي الثقيل الذي كانت تعانيه طوال المرحلة السابقة، إلا أن الإشكالية المحورية لاستمرارها وثباتها على لعب هذا دور تتلخص في وجود العديد من القيود والتعقيدات التي تحد بشكل أو بآخر من قدرتها على امتلاك درجة أكبر من التأثير في الشؤون الدولية، سواء كانت داخلية أو المتعلقة منها بالمحيط الإقليمي والدولي الذي تتحرك فيه. (طعمة، السياسة الألمانية: رؤية في طبيعة العلاقات مع العراق، 2017)

وتسعى ألمانيا وبشكل واضح نحو زيادة دورها السياسي العالمي ومن خلال عدة اتجاهات: (طعمة، السياسة الألمانية: رؤية في طبيعة العلاقات مع العراق، 2017)

1- تمثل الإمكانيات الاقتصادية العالية لألمانيا، الأساس الذي تقوم عليه سياستها الخارجية وقدرتها على التصرف في الخارج.

2- العمل بشكل جدي لتحقيق أسس السلام العالمي من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات العملية، مثل خفض عدد القوات المسلحة، والتخلي عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ووضع ضوابط وقواعد لتصدير السلاح إلى بلدان العالم.

3- يعد التعاون الدولي والانخراط في المنظمات الدولية من ثوابت السياسة الخارجية الألمانية، إذ أنها تعد ثالث أكبر ممول لهيئة الأمم المتحدة، فضلاً عن تأكيد حقها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي في إطار عملية إصلاح المنظمة الدولية.

4- الاستمرار بإقامة علاقات دبلوماسية متوازنة مع أغلب دول العالم، فهي اليوم تمتلك في الخارج أكثر من 229 بعثة دبلوماسية ولها إحدى عشر ممثلية لدى المنظمات الدولية.

5- تنشيط الدور السياسي لألمانيا على الصعيد العالمي وبالذات على الصعيد المشاركة في تسوية العديد من الصراعات الدولية والإقليمية، لاسيما الصراع العربي-الإسرائيلي، وتسوية الصراعات الداخلية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

كما ان قطر من جهتها وحسب وجهة النظر الرسمية التي اكدتها تصريحات وزير المالية القطري على شريف العمادي إلى صحيفة Handelsblatt الألمانية والتي قال فيها "بان بلاده تنظر إلى ألمانيا بعدها لاعباً أساسياً ومؤثراً في الاقتصاد العالمي، وأن الحكومة القطرية متفائلة جداً بشأن السوق الألمانية، ودائماً ما يتم الإعلان عن استثمارات قطرية جديدة خلال لقاءات المسؤولين. (Brüggmann, 2018)

وفي الوقت نفسه فان هيلين رانج الرئيسة التنفيذية للجمعية الألمانية للشرق الأدنى والشرق الأوسط NUMOV، التي تعد من أقدم وأكبر المؤسسات الألمانية التي تقدم خدمات غير ربحية لهذه المنطقة، أوضحت أن ألمانيا تمثل سوق جذب للاستثمارات الخليجية عامة والقطرية منها بخاصة لثلاثة أسباب: (Marray, 2015)

1- الاقتصاد الألماني يحمل الكثير من الصفات الإيجابية وفي مقدمتها الاستقرار العالية، فضلاً عن أن القضايا المحلية الداخلية لا تؤثر بشكل كبير على قوتها وحضورها في السوق الدولية.

2- تعد ألمانيا قاعدة ارتكاز يمكن من خلالها الوصول إلى مناطق الاتحاد الأوروبي عامة، فالاستثمار في ألمانيا يمكن أن يفتح أفقاً أوسع للوصول إلى أسواق جديدة في دول أوروبية أخرى.

3- هيكل الاقتصاد الألماني، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري للصادرات الألمانية، وتوظف ما يقارب 62% من مجموع الموظفين الكلي فيها، فشرركات مثل: (سيمنس وفولكسفاغن وباير وغيرها) تعد من الشركات الرائدة في السوق العالمية في قطاعاتها التخصصية.

ومن منظور أوروبي شامل، يمكن أن تمثل المصالح المشتركة بين المنطقتين (الأوروبية والخليجية) بشكل واضح، انعكاساً لتلك الصفات الموجودة في مواقف ألمانيا تجاه المنطقة عامة وقطر بخاصة، فدول مجلس التعاون، بعدهم شركاء سياسيين موثوقين ومن أكبر موردي الطاقة والمستثمرين في العالم، يُنظر إليها بوصفها داعمة لأوروبا وألمانيا في مجالات عدة، من بينها جهودها في توفير الاستقرار في النظام المالي الدولي والأوروبي، والمساهمة في توفير التغطية المالية لدعم الدول التي تعاني من أزمات أو تلك التي خرجت من حروب وتتطلب إعادة إعمار، وأخيراً احتواء تحركات بعض الدول التي يمكن أن تشكل خطراً على

الأمن والاستقرار في منطقة الخليج أو تلك التي تحاول الإخلال بتوازن المنطقة والحصول على السلاح النووي كإيران. (زاندشناير، 2011، صفحة 17)

وتأسيساً على ما سبق فإن المصالح المتنوعة تلعب دوراً كبيراً ومهماً في توجيه القرارات والمواقف والسياسات الخارجية للدول تجاه الدول الأخرى أو تجاه القضايا أو المسائل التي تشكل أهمية للأطراف كافة، وفيما يتعلق بموضوع الدراسة، فإن هناك دوراً كبيراً وأساسياً للمصالح الألمانية والقطرية بآن واحد، سيما الاقتصادية والاستثمارية منها، في التأثير على القرار الخارجي لكلاهما وتوجيهه إلى ما هو عليه في الوقت الحالي، أو ما سيكون عليه في المستقبل.

ثانياً: واقع العلاقات القطرية الألمانية

حسب المعطيات التي أفرزتها التحركات الألمانية تجاه منطقة الخليج عامة وقطر بخاصة خلال المرحلة الماضية، فإن هناك مجموعة من الأولويات التي تحدد موقف وسياسة ألمانيا تجاهها: (زاندشناير، 2011، الصفحات 14-16)

أ- أهمية دعم الاستقرار السياسي؛ وذلك لأسباب عدة في مقدمتها ما يتعلق بالعوامل الاقتصادية والسياسية، إذ أن زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة المهمة والحيوية، قد يكون له آثار سلبية وضارة على مجمل الاستقرار العالمي والأوروبي.

ب- التكيف والتناغم المجتمعي مع التغيرات الجذرية التي حصلت في الشؤون الدولية، وذلك من خلال تقديم الدعم للمجتمعات الإنسانية في مجال التكيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة التبدلات والتغيرات الكبيرة التي حصلت في الشؤون الدولية، لا سيما تلك التي تتعلق بالهجرة غير الشرعية وتبعاتها وافرازاتها، والأسباب الحقيقية لتنامي الإرهاب والتطرف والعنف.

ت- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، إذ إن التفجيرات والعمليات الإرهابية التي شهدتها العالم وأوروبا وألمانيا خلال المرحلة الماضية، أثبتت وبشكل لا يقبل الشك بأنه ليس هناك منطقة بأمن من العمليات الإرهابية؛ ولأن الأوروبيين والألمان قلقون اليوم من أن منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص يمكن أن تشكل قاعدة لتصدير الجماعات الإرهابية المتطرفة والشديدة الخطورة إلى الدول الأوروبية، الأمر الذي يتطلب تعاوناً أكثر مع الدول الشريكة والحليفة لاحتواء وتطويق خطر الإرهاب الذي يشكل اليوم خطراً متنامياً على الأمن والاستقرار الدوليين.

ج- العمل الجاد على منع بعض الدول من الحصول على التقنية التي تمكنها من تصنيع الأسلحة النووية، وفي مقدمة هذه الدول إيران، التي وعلى الرغم من امتلاكها لعلاقات اقتصادية جيدة مع ألمانيا، إلا أن الموقف الألماني واضح من قضية امتلاكها للبرنامج النووي؛ لأن نجاحها في هذا المسعى يمكن أن يؤثر على توازن القوى الإقليمية في المنطقة، فضلاً عن الجهود الرامية لتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، وهو ما يعد من أولويات سياسة ألمانيا الدولية.

د- تحقيق أمن مستدام لدولة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الغربية عامة وألمانيا بخاصة (إسرائيل)، من خلال الوصول إلى حلول سلمية ودائمة على أساس الدولتين، فألمانيا تاريخياً تقدم كل أشكال الدعم لإسرائيل واتخاذها لكل التدابير الكفيلة بحماية أمنها ووجودها، إلا أنها في الوقت نفسه تدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ومن بينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعيش بسلام واستقرار.

هـ- توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع بلدان المنطقة، إذ تتفق معظم حكومات بلدان المنطقة مع قطاع رجال الأعمال والمستثمرين على أهمية وجود تعاون مشترك عالي المستوى وفي العديد من المجالات.

و- توفير أمن الطاقة في ألمانيا وأوروبا، وعلى الرغم من أن ألمانيا لا تستورد احتياجاتها من الطاقة من دول الخليج العربي، إلا أن هذه النسبة يمكن أن تزداد خلال المرحلة القادمة في ظل وجود رغبة بتتنوع واردات الطاقة وعدم الاعتماد على المصادر التقليدية والتي تمثل روسيا في مقدمتها.

ي- الحفاظ بشكل أو بآخر على مصالح شركات السلاح والمعدات الدفاعية والحربية، وتوفير البيئة المناسبة للحفاظ على تنافسيتها المفترضة مع باقي الشركات وعلى نسبة الأرباح التي تجنيها من عقود التسليح مع دول الخليج.

1- العلاقات السياسية: بدأ مشوار العلاقات الألمانية القطرية حديثاً مطلع عام 1973، ويعود ذلك لأسباب عدة من أهمها أن ألمانيا ليس لها ماض استعماري في منطقة الشرق الأوسط والخليج مثل بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي كان سيخلق روابط سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية دائمة ووثيقة، ومع ذلك، فإنه ومنذ ذلك التاريخ الذي بدأ فيه الطرفان تبادل البعثات الدبلوماسية، ولم تتطور العلاقات بشكل واضح، حتى إن ألمانيا، وكما أسلفنا، فكرت بإغلاق قنصليتها العاملة في الدوحة عام 1999 لانعدام الجدوى من بقائها.

فيما شهدت المرحلة التي تلت هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 تطوراً ملحوظاً في شكل العلاقات بين كل من ألمانيا ودول

الخليج عامة وقطر بخاصة، ليزداد الاهتمام الألماني بالمنطقة، وتبدأ مرحلة جديدة، تزايد فيها زيارات المسؤولين الألمان إلى المنطقة بشكل نسبي، ومنها الزيارة التي قام بها الرئيس الألماني الأسبق يوهانس رأو عام 2001 وزيارة زيجمار جابريل الذي كان يشغل منصب رئيس وزراء ولاية سكسونيا السفلى، والذي شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة الألمانية 2013-2017. وفي عام 2005، والتي شهدت الافتتاح الرسمي للسفارة القطرية في برلين، (Advancing German business in Qatar: The Risk, 2018) زار المستشار الألماني السابق جيرهارد شرويدر الدوحة برفقة وفد كبير من المسؤولين الرسميين ورجال الأعمال ليصبح أول مستشار ألماني يقوم بزيارة الدوحة، لتثمر الزيارة عن توقيع اتفاق أمني وتعيين مسؤول ألماني من الشرطة الفدرالية ليكون مستشاراً للحكومة القطرية لشؤون الوثائق والتأشيرات، فضلاً عن الاتفاق على زيادة التنسيق المشترك في مجالات مبادرات السياسة الإقليمية. خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.

كما شهد منتصف عام 2010 أول زيارة للمستشارة الألمانية ميركل للدوحة إلى جانب ثلاثة عواصم خليجية أخرى، وذلك ضمن جهودها لتطوير العلاقات من ناحية، ورغبتها في دعم جهود الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون من ناحية أخرى، مع تزايد قلق ومخاوف اغلب الدول الأوروبية عامة والألمانية الفرنسية بخاصة، من نمو العلاقات الاقتصادية المتصاعد بين دول الخليج وبعض الدول الآسيوية، لاسيما الصين، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انعكاسات تؤدي إلى تهميش متزايد لشركاتها العاملة في المنطقة. (زاندشناير، 2011، صفحة 19)

وتشهد العلاقات الألمانية القطرية، لاسيما في جانبها السياسي، ازدهاراً واضحاً خلال المرحلة الحالية، رافقها تنسيقاً عالياً فيما يتعلق بالكثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك، سواء تلك التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، التي أخذ فيها الدور القطري الفاعل تزايداً ملحوظاً وواضحاً، لاسيما بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي عام 2011، أو حتى مواقفها من بعض القضايا الدولية التي تتطلب تنسيقاً مشتركاً بين الطرفين.

كما أن عامي 2017-2018 شهدا نقلا نوعية في شكل العلاقات السياسية، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على باقي المسارات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية والرياضية وغيرها، مما أدى إلى توقيع العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة في هذه المجالات، كما أن هناك حوار مستمر ومشاورات بين الجانبين حول التنسيق السياسي حول بعض الملفات والقضايا المهمة في المنطقة، وفي مقدمتها ملف الأزمة السورية، وجهود البلدين في التعاون من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري، وفي هذا الإطار فقد ساهمت قطر بشكل واضح في الإعداد لاجتماع سوريا الذي عقد على هامش مؤتمر ميونخ للأمن عام 2017. (Qatar German Relations, The Consulate General of the State of Qatar in Munich- Federal Republic of Germany, 2016)

2- العلاقات الاقتصادية: على الرغم من إبرام ألمانيا وقطر لاتفاقية تشجيع الاستثمار والحماية والنقل الجوي عام 1996 ودخولها حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير عام 1999، (Qatar, 2017) إلا أنه وحتى عام 2000 لم يشكل حجم التبادل التجاري بين البلدين رقماً ذا أهمية يذكر، لكن الأرقام بدأت تتغير بشكل مضطرب مع تحقيق وفرة مالية عالية لدى الدول الخليجية وقطر، نظراً لارتفاع وارداتها من خلال تصديرها للنفط والغاز، فضلاً عن بدء الحكومة القطرية بمرحلة جديدة من الاستثمار وبناء وتطوير البنى التحتية في مختلف مناطق الدولة، وعلى أثر ذلك تم تأسيس مجلس أعمال ألماني في قطر عام 2002، وفي عام 2007 تشكلت لجنة اقتصادية عليا مشتركة، عملت على تأسيس بيئة ملائمة للتبادل التجاري والاستثمارات لكلا البلدين.

ونظراً للآثار السلبية التي تركتها الأزمات المالية التي ضربت اقتصادات أغلب دول العالم، فقد رحبت الحكومة الألمانية بالاستثمارات القطرية سواء من خلال المؤسسات الحكومية أو من خلال الشركات المحلية أو الأشخاص، وبالفعل فقد باشر صندوق الثروة السيادية القطري (جهاز قطر للاستثمار.. صندوق قطر السيادي، 2019) وهيئة الاستثمار القطرية بشراء أسهم وحصص في العديد من المؤسسات الأوروبية ومن بينها مصرف دويتشه بانك، وفي إطار تعزيز العلاقات وتطويرها فقد عقد أول منتدى للأعمال والاستثمار في قطر عام 2013 في العاصمة برلين، وحضره مسؤولون كبار وعدد كبير من المستثمرين ورجال الأعمال من كلا الجانبين. (Kettner, 2017)

وشهد حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفاعاً مستمراً ليصل إلى مستوى قياسي غير مسبوق عام 2015 وبمبلغ إجمالي قدره 2.87 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى قطر في نفس العام حوالي 2.16 مليار يورو، في حين بلغت الواردات الألمانية 388 مليون يورو، وتصدرت السيارات والمكائن والتقنيات الحديثة قائمة الصادرات الألمانية، كما ازداد عدد الشركات الألمانية العاملة في قطر لتصل إلى 64 شركة، تتركز أغلب نشاطاتها في قطاعي البناء والخدمات، فضلاً عن ارتفاع عدد

الامان العاملين في قطر من حوالي 1700 مواطن عام 2013، إلى 1800 عام 2018، وهو ما يمثل زيادة كبيرة منذ عام 1999، عندما كان يتواجد في قطر كلها شخصين المانيين فقط. (Kettner, 2017)

وفي مراجعة لتفاصيل الصادرات الألمانية لقطر خلال الفترة القريبة الماضية، يتبين أنه يتوزع على العديد من القطاعات، في مقدمتها قطاع السيارات الذي يمثل 25.8% من الصادرات لقطر، يليها قطاع الآلات والمكائن بنسبة 20.8% والمواد الكيماوية بنسبة 10.8% والهندسة الكهربائية بنسبة 9.45%، واليوم يجد المراقبون والمتابعون للشأن الاقتصادي القطري بأن الخبرة والتكنولوجيا والتقنية والمكائن الألمانية متواجدة بقوة في الكثير من المشاريع الرائدة في مختلف المناطق القطرية، فعلى سبيل المثال فقد جهزت شركة Herrenknech AG التي تعد من أكبر الشركات الألمانية الرائدة في مجال توفير التقنيات الحديثة لحفر الإنفاق الشاملة 15 آلية حفر لنفق شبكة مترو الدوحة عام 2014. (Murray, 2015)

وتصاعدت الاستثمارات القطرية في دول العالم عامة وفي ألمانيا خاصة منذ عام 2010، وفي مقدمة الشركات التي تمتلك قطر حصة فيها تأتي شركة فولسفاغن بنسبة 15.6%، وشركة البناء Hochtief بحصة 11.1% وشركة سيمنز التي تواجدها في الاستثمارات القطرية بنسبة 3% اعتباراً من عام 2012، فضلاً عن امتلاكها لحصة في شركة Solar World الألمانية للألواح الشمسية عام 2014، وكذلك في Deutsche Bank AG، كما تم استثمار مبالغ ضخمة في قطاعات العقارات والإنشاءات والبناء والفنادق. (Murray, 2015)

واستثمرت قطر التي تعد من أكبر منتجي الغاز المسال في العالم (BP Statistical Review of World Energy 2018، 2018)، ما بين 30-35 مليار يورو خلال المرحلة الماضية في العديد من الشركات والمؤسسات الألمانية، لتأتي ألمانيا بالمرتبة الثانية بعد بريطانيا التي تحتضن أعلى نسبة من الاستثمارات القطرية بين الدول الأوروبية، وقد استفاد مصرف دويتشه بانك الألماني على وجه الخصوص، والذي تمثل قطر ثاني أكبر مساهم فيه، من الدعم القطري الكبير، وذلك بعد موافقة السلطات القطرية في حينها على خطة الإنقاذ الحكومية لتجاوز الأزمة المالية الأخيرة التي تعرض لها البنك، من خلال تقديم دعم مباشر وزيادة رأس ماله، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول قطر على مقعد في مجلس الأشراف على المصرف. (The German Business Stake in Qatar, 2017)

وان شركة سيمنز التي تمتلك قطر حصة نسبتها 3.3% من قيمة أسهمها الكلية، تمتلك عقوداً بقيمة 2.5 مليار يورو فيها، وفي منتصف عام 2017 حصلت الشركة على عقد من قطر لبناء 35 محطة تحويل كهربائية بتكلفة إجمالية بلغت قيمتها 790 مليون يورو، فضلاً عن أن شركة قطر سولار تكنولوجي أعلنت في نفس السنة نجاحها بالاستحواذ على نسبة 49% من أسهم شركة سولار وورد الألمانية، والتي تعد من أكبر الشركات الألمانية المتخصصة بمجال إنتاج مستلزمات الطاقة الشمسية، وذلك ضمن سعيها لتنويع مصادر الطاقة وبناء منشأة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية تقوم بإنتاج ما يقارب ألف ميغاواط. (Qatar - German relations based on mutual trust, 2018)

وعلى الرغم من الأزمة السياسية التي تعصف في منطقة الخليج والعقود الضخمة التي تتفدها الشركة لدى دول المحور المضاد لقطر، إلا أن المسؤولين عن الشركة أعلنوا بأنهم سيواصلون تنفيذ مختلف العقود رغم الضغوط السياسية الكبيرة التي يتعرض لها مجلس الإدارة، وكما هو الحال في الشركات الألمانية التي تمتلك مصالح مشتركة مع دول الأزمة الخليجية كافة، فإن الوضع ينطبق على شركة الشحن Hapag-Lloyd والتي تعد قطر والسعودية والإمارات من المساهمين الأساسيين فيها. (The German Business Stake in Qatar, 2017)

إن قطر وبفضل ما تمتلكه من إمكانات مالية واستثمارية هائلة، فضلاً عن المشاريع الكبيرة التي تتفدها بفضل استضافتها لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وما يرافقها من تشييد مشاريع تتعلق بالبنية التحتية والملاعب الرياضية، فضلاً عن المشاريع التي ترتبط بالرؤية الاستراتيجية لدولة قطر 2030، والتي تهدف لتعزيز حركة الاستثمار المحلي والدولي في مجالات (الرياضة، السياحة والتنمية الصناعية)، فضلاً عن وضع استراتيجيات محكمة تسهم بتنويع الاقتصاد الوطني ومصادر الطاقة، (رؤية قطر الوطنية 2030، 2008) تمثل سوقاً مهمة للشركات الألمانية، إذ تشير البيانات الرسمية إلى أنها تنفذ مشروعات متعددة في قطر تزيد قيمتها عن 20 مليار دولار، فضلاً عن استثمار قطر وعبر صندوقها السيادي لنحو 25 مليار دولار، أكثر من نصف هذا الرقم يستثمر في شركة فولكسفاغن لصناعة السيارات، فيما يستثمر ربعة في مصرف دويتشه بنك، ومقارنة بدول أخرى تمتلك إمكانات مالية عالية، فإن الاستثمارات القطرية في ألمانيا أكبر بكثير من مثيلاتها. (محمد، 2018)

وأما فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين البلدين، فإنه وعلى الرغم من صغر حجم السوق القطرية قياساً إلى دول أخرى

تحتوي أسواقاً كبيرة في المنطقة إلا أن مستوى التبادل التجاري يتصاعد وفق مستويات عالية، فقد بلغ حجم الصادرات الألمانية إلى قطر في أعوام 2015 و2016 و2017 على التوالي (2,2 و2,5 و2,1) مليار يورو، حسب الأرقام التي قدمتها مؤسسة التجارة الخارجية الألمانية الرسمية، وهناك أكثر من 300 شركة ألمانية تعمل في على تنمية الاقتصادات القطري في قطاعات مختلفة مثل البناء والإنشاءات والبنى التحتية والخدمات الاستثمارية، وشهد حجم التجارة الثنائية بين ألمانيا وقطر خلال المدة 2013-2017 نمواً متصاعداً ليصل إلى 12.6 مليار دولار، واحتلت قطر المرتبة 11 كأكبر شريك تجاري لألمانيا، وثالث أكبر وجهة للتصدير عام 2017. (Qatari-German trade volume touched \$12.6bn over 2013-17, 2018).

وقد شهدت أعوام 2017-2018 تطوراً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري والاستثمار بين الجانبين، فحسب البيانات الرسمية القطرية فقد احتلت ألمانيا المرتبة الرابعة من بين الدول الأوروبية التي تمتلك علاقات اقتصادية مع قطر، إذ بلغت صادراتها من السلع في الربع الأول من عام 2018 ما قيمته 4.4 مليار دولار، (النشرة الربعية للإحصاء التجارة الخارجية السلعية، 2018) وفي إطار السعي القطري لاستثمار هذا الواقع، فضلاً عن محاولاتها لاستثمار إفرات الموقف الألماني من الأزمة الخليجية-القطرية، فقد عقد البلدين مؤتمر استثنائي لمنتدى الأعمال والاستثمار القطري-الألماني في العاصمة برلين في أيلول / سبتمبر عام 2018 وبمشاركة واسعة من قبل مجموعات متعددة من صناعات القرار السياسي والاقتصادي ورجال الأعمال من كلا البلدين. (منتدى قطر وألمانيا للأعمال والاستثمار، 2018)

وعلى هامش المؤتمر الذي ناقش قضايا تتعلق بالشراكة بين البلدين، ودور القطاع المالي في الاقتصاد، وتمويل المشاريع، والتنمية الصناعية لتنويع مصادر الدخل، والاستثمار والسياحة والصحة والرياضة، والذي شهد توقيع سبع اتفاقيات لتعزيز العلاقات بين البلدين، في مقدمتها تأسيس مجلس الأعمال القطري-الألماني، (Qatari-German Business Council established, 2018) أعلن أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني: "عن رغبة بلاده الحقيقية لتعزيز عملية التمويل لألمانيا، التي تعد من أكبر الاقتصادات الأوروبية والشريك التجاري القوي لبلاده. ونظراً للثقة الكبيرة في قوة الاقتصاد الألماني وأهمية الاستثمار فيه، فقد أعلن عن نية بلاده ضخ استثمارات تصل قيمتها إلى 11.6 مليار دولار في السنوات الخمس القادمة، كإضافة إلى أرقام الاستثمارات الموجودة فيها بشكل فعلي".

وقد أكدت المستشارة الألمانية ميركل في المؤتمر عينه: "على ضرورة مواصلة جهود دعم الامن والاستقرار والتعاون في منطقة الخليج، والتعهد بمواصلة التدابير البناءة لإنهاء الأزمات التي لها انعكاسات سلبية على الأمن والاقتصاد الإقليميين، ونظراً للأهمية التي يحتلها قطاع الطاقة ودور قطر المهم في هذا المجال، الذي يوفر فرصاً وإعادة لتوسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مشيرة إلى أن امدادات قطر من الغاز الطبيعي المسال ستساعد بالتأكيد في تنويع مصادر الإمداد، وانه سيوفر فرصاً وإعادة لتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية المشتركة، وعلى الرغم من أن ألمانيا ترتبط في توفير احتياجاتها من الغاز المسال على محطات في هولندا وبلجيكا وبولندا، ولكن الحكومة تفكر بشكل جدي على توسيع شبكة الغاز داخل البلاد، والعمل على إنشاء محطات جديدة لهذا الغرض"، وفي هذا الصدد فقد عبر وزير الطاقة القطري محمد السادة عن دعم بلاده للتعاون المحتمل بين كل من شركة قطر للبترول وعدد من الشركات الألمانية، منها شركتي (RWE) و (UNIPER). (Qatar Plans \$11.6b Investment in Germany, 2018)

وبحسب تقرير صدر عن مركز تحليلات دول الخليج مؤخراً، والذي أشار إلى عدة نقاط مهمة، منها إن الحكومة القطرية أدركت وبشكل كبير بأنه من الأهمية زيادة تنويع علاقاتها مع مختلف الدول الأوروبية وفي مقدمتها ألمانيا، إذ ساعد الموقف الألماني من الأزمة الخليجية-القطرية، قطر على تجنب العزلة الدولية منذ عام 2017، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على العلاقات الألمانية القطرية، التي توسعت في أكثر من مجال بعد هذا التاريخ.

ونوه التقرير بأن موقف ألمانيا كان من بين المواقف الأكثر وضوحاً واستقراراً فيما يتعلق بالأزمة الأنفة الذكر، وأنها أظهرت استعداداً واضحاً لمواصلة توسيع علاقاتها التجارية والاستثمارية التي تربطها بقطر، مع التأكيد على عدم تأثرها بالأزمة، على الرغم من محاولات التأثير المتكررة التي كانت تتعرض لها من قبل دول المقاطعة الخليجية، لكن الحكومة الألمانية استمرت في انتهاج نفس السياسة، التي رفضت من خلالها الاتهامات الموجهة لقطر. (العلاقات القطرية الألمانية.. 45 عاما من التميز، 2018)

3- العلاقات العسكرية والأمنية: بدأ التعاون العسكري بين ألمانيا وقطر في المجال الأمني والاستخباراتي بعد الزيارة التي قام بها المستشار الألماني السابق جيرهارد شرويدر إلى العاصمة القطرية الدوحة عام 2005 والتوقيع على بعض الاتفاقيات، ومنها

ما يتعلق بالجانب الأمني والاستخباراتي، وكما أسلفنا، فقد تم الاتفاق بين الجانبين على تعيين مستشار ألماني لشؤون الوثائق والتأثيرات في الدوحة، كما تم الاتفاق على تدريب حراس السواحل المحليين من قبل مستشارين المان، فضلاً عن الاتفاق على مواصلة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية. (Kettner, 2017)

وأظهر التقرير السنوي الدولي للتسلح والذي تصدره مؤسسة جينز المختصة في الاستشارات العسكرية والأمنية، وأن ألمانيا احتلت عام 2015 المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا في معدلات تصدير الأسلحة على مستوى دول العالم، بمبلغ قدره 4,78 مليار دولار، وأوضح التقرير أن 29% من الصفقات أبرمت مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأورد التقرير أسماء أهم الدول التي استوردت أسلحة ألمانية، إذ تأتي قطر بالمرتبة الرابعة من بين هذه الدول. (تقرير: ألمانيا ثالث أكبر مصدر للأسلحة في العالم، 2016)

وأدى تزايد توقيع عقود السلاح الألماني المجهزة إلى قطر مؤخراً، لاسيما توقيع عقد لبيع 62 دبابة من نوع ليوبولد من النوع الثاني، فضلاً عن 24 عربة BZH 2000، إلى إثارة الجدل والنقاش داخل البرلمان الألماني بين مختلف الأحزاب الألمانية، وذلك لأن لوائح تسليم الأسلحة والمعدات الدفاعية إلى ما يطلق عليه تسمية "مناطق التوتر"، تتطلب موافقة مجلس الأمن القومي الألماني، إذ كانت الحجة الرئيسية التي استند عليها معارضو إبرام العقود الأتفة الذكر، بسبب الخروقات الكبيرة لملف حقوق الإنسان في المنطقة عامة وفي قطر خاصة، لكن التبريرات التي قدمها المسؤولون في وزارة الخارجية الألمانية كانت تصب حول تواجد ومشاركة قطر القوية عبر سياستها الخارجية في السياسة الدولية، الأمر الذي جعل منها شريكاً مهماً لألمانيا وغيرها من الدول في مختلف القضايا السياسية والإقليمية، وهو ما بدا متوافقاً مع وجهة النظر الرسمية القطرية التي كانت ترى بأن تطوير العلاقات العسكرية والأمنية والدفاعية بين الطرفين من شأنه أن يعزز العلاقات الثنائية بشكل عام. (Kettner, 2017)

4- العلاقات الثقافية: شهدت العلاقات الثقافية بين البلدين حالها حال باقي مجالات العلاقة تطوراً سريعاً خلال المرحلة السابقة، وأثمرت اتفاقيات التعاون في المجال الثقافي عن إجراءات عملية لتوسيع المدرسة الدولية الألمانية في الدوحة عام 2008، كما أن ألمانيا تعد شريكاً رئيسياً في تنفيذ بعض البرامج التنموية القطرية، لاسيما ما يتعلق بتحقيق اقتصاد قائم على التكنولوجيا والمعرفة، إذ قامت شركة SAP الألمانية للبرمجيات، عبر شراكة مع واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، بتوفير الخبرات والبرامج لتطوير تطبيقات معنية بتطوير المعرفة والتكنولوجيا لقطاع الطلبة والشباب القطري. (قطر وألمانيا: رؤى مشتركة وشراكات اقتصادية متينة، 2018)

وفي مجال الآثار والفنون تعمل مجموعة دريسدن ستيت للفنون وغيرها من المؤسسات المعنية بهذا المجال من المتاحف الألمانية الرائدة بالتعاون مع مؤسسة قطر للمعارض الثقافية في مجال مشاريع المعارض المشتركة، وفي نيسان/أبريل 2012، أبرم المعهد الآثاري الألماني اتفاقية تعاون مع قطر، الأمر الذي أتاح للبعثات الاستكشافية الألمانية للقيام بالعديد من المهام المتعلقة بالآثار والتراث.

وأما في مجال السياحة فقد ارتفع عدد الزوار الألمان إلى قطر عام 2017 بنسبة 22% مقارنة بالعام الذي سبقه، كما تم توقيع اتفاقية بين الهيئة العامة للسياحة القطرية وشركة دير توريستك دوتشلاند للسياحة والسفر في ألمانيا للترويج والدعاية لعروض قطر السياحية، لاسيما بعد أن أصدرت الحكومة القطرية قراراً بإعفاء المواطنين الحاملين للجنسية الألمانية من متطلبات الحصول على تأشيرة الدخول إلى قطر لدى الوصول إليها، الأمر الذي يمنحهم حرية الدخول، فضلاً عن السماح لهم بالبقاء إلى مدة تصل إلى 90 يوم في الدولة. (مندی قطر وألمانيا للأعمال: مزيد من الاستثمارات القطرية بالخارج، 2018)

وتركز العلاقات في مجال الرياضة على مساهمة الخبراء والمختصين الألمان في وضع استراتيجية لتطوير الرياضة في قطر، لاسيما فيما يتعلق بكرة القدم وتنس الطاولة وغيرها من الألعاب، وتقديم البرامج التطويرية للمدربين، فضلاً عن المساهمات الفاعلة التي قدمها الخبراء الألمان فيما يتعلق بإنشاء أكاديمية سباير للتطوير الرياضي وجامعة قطر، وتشارك العديد من المنتخبات والفرق الألمانية في النشاطات والفعاليات الرياضية التي تستضيفها قطر، كما أن أشهر الأندية الألمانية أقامت معسكرات في الدوحة وفي مقدمتها أندية (بايرن ميونخ، بروسيا دورتموند وشالكة). (Qat , 2017)

وفي جهود تطوير العلاقات الثقافية وبناء جسور التواصل بين البلدين، وضمن فعاليات عام الثقافة القطرية الألمانية لعام 2017، تم تنظيم العديد من الفعاليات الثقافية والفنية والأدبية والرياضية في كلا البلدين، (عام الثقافة القطري الألماني، 2017) كما افتتح وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني البيت الثقافي العربي (ديوان) في العاصمة برلين، وهو أول مركز ثقافي قطري خارج البلاد، بهدف التقريب بين الثقافات ومد جسور التواصل بينهما، والتعريف بالثقافة العربية في مجالات الفنون

والموسيقى والآداب والسينما، وبناء علاقات تفاهم مستدامة وعميقة، وتعزيز العلاقات العربية الألمانية عامة والقطرية الألمانية بخاصة، وإقامة حوار استراتيجي واسع النطاق في المجال الثقافي. (افتتاح البيت الثقافي العربي في برلين، 2017)

ثالثاً: ألمانيا والأزمة الخليجية-القطرية: الحيثيات والمالات

منذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة الخليجية-القطرية عام 2017، برز وامتاز الموقف الألماني من الأزمة من بين مواقف الدول الغربية الأخرى، فيما يتعلق بجزئية الرفض القاطع للإجراءات السياسية والحصار الاقتصادي التي اتخذتها دول المقاطعة الخليجية تجاه قطر، كما أنه تميز باستمرارية حالة عدم الاستقرار في علاقاتها مع أهم طرف بالأزمة وهي المملكة العربية السعودية، والذي أثر هو الآخر على موقفها ودعمها لقطر في رفض بعض المطالب التي تمس السيادة القطرية بشكل واضح.

السياسة الألمانية بشكل عام ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ارتكزت على مبادئ أساسية من أهمها الرفض القاطع للجوء إلى استخدام القوة في حل المشاكل الدولية أو التسرع في اتخاذ قرارات خاطئة يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير معروفة العواقب، ودائماً ما كانت ألمانيا إلى جانب الدعوة إلى حل المنازعات الدولية عبر الوسائل السلمية والحوار، والموقف الذي اتخذته الحكومة الألمانية في رفض الانضمام إلى التحالف الدولي الذي خاض حرباً ضد العراق عام 2003 هو خير دليل على ذلك. (Fisher, 2004)

وهذا يشير إلى استمرار نهج السياسة الألمانية، ولاسيما فيما يتعلق بموقفها من الأزمة الخليجية-القطرية، أو فيما يتعلق بالانتقادات المتكررة التي وجهتها لصفقات الأسلحة الكبيرة وغير مبررة، التي أبرمتها الإدارة الأمريكية مع دول الخليج، في الآونة الأخيرة، محذرةً من أن هذه السياسة الخاطئة، ويمكن أن تؤدي إلى كوارث لا يمكن معالجتها.

ولقد مثلت الأزمة الخليجية-القطرية، نقطة فارقة في تعامل ألمانيا كدولة لحالها أو كعضو فاعل في الاتحاد الأوروبي مع منطقة الخليج، فقد برهن هذا الموقف نوعاً ما على وجود مقاربة أوروبية جديدة ومختلفة عن مقاربة الإدارة الأمريكية، لاسيما مقاربة إدارة ترامب ومستشاريه في بداية الأزمة، والتي كانت تبدو أكثر انحيازاً للدول الخليجية المقاطعة لقطر، ما يعني بشكل أو بآخر بأن التحولات التي برزت خلال مرحلة الأزمة الأولية يمكن أن تؤسس لسياسة أوروبية عامة وألمانية بخاصة تجاه منطقة الخليج العربي، تشكل العديد من الدوافع الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها، المحرك والدافع الرئيس لها، يقوم على ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، والحفاظ على التوازن النسبي بين الأطراف كافة، وعدم السماح بسيطرة دولة أو مجموعة من الدول عليها. (حسين، 2018)

وبعد مدة قصيرة من اندلاع الأزمة الخليجية-القطرية، اتخذت ألمانيا العديد من المواقف والإجراءات العملية على أرض الواقع، فقد حذر وزير الخارجية الألماني السابق زيجمار جابرييل من أن: "هذه الأزمة ممكن أن تؤدي إلى اندلاع حرب، مشيراً إلى قسوة الإجراءات التي اتخذت ضد قطر، داعياً في الوقت نفسه إلى إيجاد حلول للأزمة، ورفع الحصار عنها"، مضيفاً "بان هناك محاولات من قبل الدول الخليجية لعزل قطر وضرب وجودها، محذراً من ما أطلق عليه محاولة "ترامبنة" المنطقة"، منوهاً بأن الإجراءات التي اتخذت مخالفة للقانون الدولي والإنساني، وأنها ستترك تأثيرات سلبية على المنطقة. (ألمانيا: أزمة قطر قد تقود إلى حرب، 2017)

كما تم اتخاذ عدد من الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة، إذ عقد وفد دبلوماسي ألماني رفيع المستوى اجتماعات مع مسؤولين من قطر والكويت وإيران والسعودية وتركيا، بهدف نزع فتيل الأزمة، فيما جدد المسؤول الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية الألمانية فيليب أكرمان تحذيره من التأثيرات السلبية التي يمكن أن تشكلها الأزمة على المصالح القطرية في المنطقة في حال عدم إيجاد حل سلمي سريع لها. (الشرقأوي، أكرمان: ألمانيا قلقة من استمرار الأزمة الخليجية، 2017)

لقد جاء الموقف الألماني الأولي من الأزمة الخليجية -القطرية في جزء مهم منه كردة فعل على سياسات ترامب تجاه الاتحاد الأوروبي عامة وألمانيا بخاصة، وسياساته وتصريحاته المستفزة وغير مستقرة في أكثر من اتجاه، والانتقادات الحادة وغير مسبقة التي وجهها لوضع العلاقات الأوروبية-الأطلسية وسياسات الاتحاد تجاه العديد من المواضيع المختلف عليها وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية، لاسيما الانتقادات التي وجهها للمستشارة ميركل حول إدارتها لهذا الملف.

كل ذلك وغيره رفع من مستوى خشية ألمانيا من شمول منطقة الخليج الحيوية والمهمة بما وصفه وزير الخارجية بمصطلح "الترامبية" وإمكانية اندلاع صراع مسلح فيها، (Salacanian, 2017) فألمانيا ومن خلال مكانتها البارزة في الاتحاد الأوروبي تحاول لعب دور أكثر فاعليةً وتأثيراً من خلال البوابة الأوروبية، لاسيما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكان ذلك جلياً في المواقف الألمانية الرسمية تجاه العديد من الملفات المهمة في المنطقة كملف الأزمة السورية والاتفاق النووي المبرم مع إيران، كما

كان ذلك واضحاً في تصريحات إعلامية أطلقها وزير الخارجية السابق حول الأزمة الخليجية قائلاً: "بأن انتهاج هذا الأسلوب "الترامبي" في التعامل مع قطر، يشكل خطورة كبيرة في منطقة هي في الأساس مشحونة بالأزمات". (حسين، 2018، صفحة 74) فيما وجهت وزارة الخارجية الألمانية انتقادات حادة لأسلوب المقاطعة والحصار المفروض على قطر، وجاءت الانتقادات عبر تغريده نشرتها وزارة الخارجية الألمانية عبر حسابها الرسمي في موقع "تويتر" وجاء فيها "بأن مقاطعة قطر تهدد تطوير المنطقة وتنميتها"، وأرقت تغريدتها بمقطع فيديو يوضح أهمية حل الأزمة بالنسبة لمصلحة ألمانيا، إذ إن الوحدة التي تميزت بها منطقة الخليج تتعرض إلى اختلالات، وشددت الخارجية "بأن الوقت الحالي هو وقت الوحدة وليس الاضطراب، وأن الدبلوماسية الألمانية ومنذ بدايات الأزمة تتخبط بشكل جدي في جهود تسوية التوتر، وعلى غرار الشركاء الأوروبيين والأمريكان فإن ألمانيا تتحدث مع جميع الأطراف، وهي تؤيد الوساطة الكويتية، وأن التجارة والاستثمار تدفع باتجاه توطيد العلاقات، لذلك فإن التعاون في بيئة آمنة يجعل الشركات الألمانية والخليجية بحالة أقوى، وعليه فإن الحاجة ماسة إلى وجود منطقة خليج قادرة على تحقيق قدراتها المشتركة، كما أن هناك حاجة إلى وحدة الصف لمواجهة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة". (الحساب الرسمي لوزارة الخارجية الألمانية في تويتر، 2017) (سليمان، 2017)

وفي محاولة من الحكومة الألمانية للتدخل بشكل أكثر فاعلية في سبيل إيجاد حل سلمي للأزمة، زار وزير الخارجية الألماني كل من قطر والسعودية والإمارات، وعلى الرغم من التصريحات الإعلامية التي ادلى بها الوزير، والتي أكد فيها موقف حكومة بلاده الغير منحاز لأي طرف وأنها لن تتخذ أي جانب في هذا النزاع، إلا أن بعض تصريحاته التي ادلى بها خلال زيارته للدوحة، لاسيما تلك التي أطلقها خلال المؤتمر الصحفي الذي جمعه بوزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، قدمت بعض الإشارات الواضحة حول دعم الحكومة الألمانية لموقف الدوحة في الأزمة، (German FM: Qatar's sovereignty must be respected, 2017) ولم يقتصر الموقف الألماني من الأزمة، والذي بدأ داعماً نوعاً ما لقطر على الجوانب السياسية والدبلوماسية، بل تعداها إلى تقديم الدعم الاقتصادي من خلال تجهيز قطر بصفقة أبقار كبيرة، لتعويض نقص منتجات الألبان بعد شهر واحد من اندلاع الأزمة. (Sergie, 2017)

واستندت ألمانيا، الدولة المحورية الكبرى في أوروبا، في اتخاذها لهذا الموقف إلى العديد من الأسباب الداخلية والخارجية، منها ما يتعلق بعدم وجود فتاعة من قبلها بالاتهامات التي وجهت لقطر حول دعمها للإرهاب، فضلاً عن التذمر الرسمي والشعبي من السياسات التي تنتهجها السعودية في الآونة الأخيرة، لا سيما بعد تولى محمد بن سلمان لمسؤولياته كولي للعهد، واتخاذ العديد من الإجراءات الداخلية والخارجية، منها ما يتعلق بوضع حقوق الإنسان والحريات داخل المملكة نفسها، أو بتبعات وأثار حرب اليمن أو دورها في الأزمة اللبنانية، والتدخل في شؤون الدول الأخرى، وتأثير هذه السياسات على الشكل المستقبلي للعلاقة بين البلدين. (الرفض الألماني لحصار قطر يغضب السعودية، 2018)

هذا التذمر وغيره، انعكس بشكل واضح على بعض المواقف الرسمية الألمانية تجاه الأزمة، والتي كان لها انعكاسات وافرارات سلبية على باقى مسارات العلاقة مع السعودية، علاوة على الانطباع الذي تولد لدى الأطراف الحكومية السعودية بأن الموقف الألماني مؤيد نوعاً ما لقطر، ولاسيما أنه تزامن مع العديد من المعطيات التي أوحى بشكل أو بآخر بأن الموقف الألماني مساند نوعاً ما لقطر على حساب باقى الأطراف.

في الوقت نفسه، فإن من الملاحظ بأن استمرار الأزمة الخليجية-القطرية، أدى إلى دفع صناع القرار في المؤسسات الأوروبية المشتركة وفي مقدمتهم ألمانيا بوصفها واحدة من أكبر وأكثر الدول تأثيراً وحضوراً في مؤسساتها، إلى محاولة إجراء إعادة تقييم للدور الأوروبي، بما يتناسب مع حجم المشكلة والأخطار والتداعيات التي يمكن أن تشكلها في حال استمرارها أو تصاعدها، الأمر الذي يتطلب تحركاً فاعلاً لتحديد موقف وسياسة خارجية وأمنية مشتركة فيما يتعلق بهذه الأزمة تحديداً، لا ترتبط بما يحدث داخل بلدان القارة الأوروبية فحسب، بل تتجاوزها إلى مناطق التماس المباشر أو شبه المباشر بمصالحها الحيوية، لاسيما منطقة الخليج، التي تعد واحدة من أكثر مناطق العالم توتراً، وإن أي تصاعد للتوتر في هذه المنطقة يعنى تهديداً للمصالح الأوروبية والألمانية، تضاف إلى قائمة التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه البلدان كالإرهاب والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها منطقة اليورو، منذ الأزمة المالية عام 2008. (حسين، 2018، صفحة 71)

رابعاً: المسار المستقبلي للعلاقات القطرية الألمانية

تستدعي محاولة وضع رؤية مستقبلية لما سيؤول إليه شكل العلاقة بين قطر وألمانيا، تحديد وتحليل بعض المتغيرات المؤثرة عليها، منها ما يتعلق بالداخل الألماني المتمثل بالفواعل الرسميين أو غير الرسميين، وتفكير صانع القرار ورؤيته الاستراتيجية

تجاه بعض القضايا المهمة التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط والخليج عامة وقطر بخاصة، ومدى تأثير الرأي العام على توجيه القرار الوطني الألماني تجاه هذا الطرف أو ذلك، والتي يمكن أن تشكل عوامل ضغط وتأثير، لاسيما أن هناك تجارب سابقة، تمكن من خلالها الرأي العام الألماني من التأثير بشكل مباشر على صانع القرار الخارجي.

أو تلك التي تتعلق بمتغيرات دول الخليج الداخلية، علاوة على بعض المتغيرات الخارجية المتعلقة بالبيئة الدولية أو الإقليمية، لاسيما تلك المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية، الدولة ذات النفوذ الأكثر تأثيراً في المنطقة، ومقدار المرونة التي يمكن أن تبديها باتجاه ترك مساحات أو فراغات معينة لدول أخرى، ومنها على وجه الخصوص ألمانيا، مع ملاحظة تصاعد حدة الخلاف بينها وبين أكثر من دولة أوروبية، منذ وصول ترامب للسلطة.

كما لا يمكن تجاوز بعض المتغيرات المفصلية والهيكلية التي يتوقع ان يشهدها الاتحاد الأوروبي خلال المرحلة القادمة، وامكانية مغادرة بريطانيا النهائية للاتحاد بعد تطبيق البريكست، وأثر ذلك على إعادة تشكيل المنظومة الأوروبية وأدائها بمختلف الصعد وعلى الساحتين الإقليمية والدولية، والإشارات التي قدمتها ألمانيا وفرنسا، الدولتان الأكثر تأثيراً في صياغة السياسة الأوروبية في هذا الصدد، والتي يمكن أن يكون لها بعض التأثيرات على شكل العلاقة المستقبلية.

وعلى هذا الأساس، فإن هناك عدة احتمالات أو سيناريوهات لشكل العلاقة بين قطر وألمانيا في المستقبل:

الاحتمال الأول: تطور العلاقة ونموها، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً، وفقاً للمعطيات التي طرحتها الدراسة، إذ ان الطرفين ووفقاً لطبيعة العلاقة المبنية على حزمة المصالح والرؤى المشتركة، والتي تتوزع على أكثر من مسار واتجاه، ونظراً للتطورات الإيجابية الواضحة التي شهدتها العلاقة في المرحلة الأخيرة، وفي مجالات متعددة منها: (الاقتصاد، الثقافة، الرياضة، التنمية والتعليم وغيرها) التي أثمرت عن توقيع العديد من اتفاقيات التعاون والاستثمار، وتنظيم العديد من مننديات وملتقيات الأعمال والاستثمار التي تعكس إيجابية العلاقة وتطورها، فضلاً عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة القطرية، فيما يتعلق بتحسين وتسهيل مناخ الاستثمار في البلاد.

وبناءً على تم الاتفاق عليه في مؤتمر قطر للاستثمار الذي عقد عام في برلين عام 2018، فإن قطر تدرك وبشكل واضح قوة الاقتصاد الألماني وثق بمستقبله، الأمر الذي سيزيد من احتمالية زيادة تدفق الاستثمار القطري نحو قطاعات الصناعة والبناء والإنشاءات في ألمانيا، فضلاً عن إمكانية التوجه إلى الاستثمار في مجال الطاقة والذي يمثل أولوية رئيسية للمستشارة ميركل، التي أكدت في كلمتها بافتتاح المؤتمر المذكور "بان قطاع الطاقة، يعد من القطاعات التي يمكن من خلالها توسيع العلاقات الاقتصادية مع قطر، سيما أنها واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم، وبالتالي فإن البلدين سيعملان بشكل مشترك على ضمان أمن إمدادات هذا المصدر المهم". (Dumalaon, 2018)

ولعل حزمة الاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين وفي أكثر من مجال خلال الدورة السادسة للجنة القطرية الألمانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، والتي استضافتها برلين مطلع عام 2019، وفي مقدمتها تأسيس مجلس الأعمال القطري الألماني، يمكن أن يشكل داعماً حقيقياً لتطوير التعاون الاستراتيجي بين الطرفين، مما سينعكس بشكل إيجابي على القطاعات كافة، كما أتفق على تعزيز العلاقات وتطويرها من خلال إقامة شراكات طويلة الأمد، ودعم مبادرات القطاع الخاص والاستثمارات الثنائية. (وزير التجارة: العلاقات القطرية الألمانية تعمقت أكثر عقب زيارة سمو الأمير إلى برلين، 2019)

علاوة على تعزيز التفاهات السياسية، لاسيما فيما يتعلق منها بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها التنسيق لإيجاد حل للازمة السورية، والعمل على تخفيف معاناة المدنيين المتضررين من الأزمة، فضلاً عن التعاون والتفاهم في بعض الملفات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف أو مكافحة الهجرة غير الشرعية، أو التواصل عبر وسطاء قطريين مع بعض الفواعل غير الرسميين أو الجهات المسلحة في بعض مناطق الشرق الأوسط، لاسيما تلك التي تمتلك الدوحة علاقات متميزة معها، والتي يمكن إن تتعكس بشكل أو باخر على معالجة بعض الملفات والتحديات المتعلقة بالإرهاب والهجرة غير الشرعية، حتى إن المستشار ميركل وفي أكثر من تصريح صحفي أكدت على "حاجة بلادها لهيكل امني قوي في منطقة الخليج للاعتماد عليه، ولحل النزاعات وإمكانية تجنبها في المستقبل". (Qatar-Germany bilateral relationship gains new heights, 2018)

ومن هذا المنطلق، فإن هناك عدة عوامل مؤثرة تدفع باتجاه ترجيح هذا الاحتمال، منها ما يتعلق بموقف الحكومة الألمانية من الأزمة الخليجية - القطرية، وانتهاجها لسياسة تختلف نوعاً ما عن باقي الدول الغربية، ورفضها الصريح للسياسات العقابية التي انتهجتها الدول الخليجية تجاه قطر، وتعاطف الجهات الرسمية والرأي العام الألماني مع قطر، فضلاً عن التأزم الذي طرأ على مسار العلاقات مع السعودية، على أثر التصريحات التي ادلى بها بعض المسؤولين الألمان وفي مقدمتهم وزير الخارجية السابق

زيجمار جابرييل، ولاسيما ما يتعلق منها بقضية استقالة الحريري، في حين شهدت العلاقات الألمانية السعودية تدهوراً ملحوظاً واضحاً في السنوات الثلاث الأخيرة، لاسيما بعد تداعيات تولى محمد بن سلمان مسؤولية ولاية العهد في المملكة، وتسريب تقرير منسوب للمخابرات الألمانية تضمن تحذيراً شديداً من إمكانية تسبب بعض السياسات: "المتعنتة والمتعششة للقوة" للملكة بعدم استقرار المنطقة بشكل عام. (Saudi Arabia boycotts German arms over sympathy with Qatar, 2018)

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها السياسة الخارجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط والخليج، ووصفها بأنها غير فاعلة وذات تأثير نسبي أحياناً، وأنها تختار أسلوب النأي عن أزمات المنطقة، إلا أن الملاحظ بأنها، كانت ناجحة في إدارة بعض ملفات الوساطة في عدد من صراعات المنطقة، لاسيما ما يتعلق منها بصفقات تبادل الأسرى بين بعض الأطراف مثل: (حماس وحزب الله) من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، والتي لعبت فيها الاستخبارات الألمانية دوراً واضحاً، بعد نجاحها في التوسط بينها وعقد اتفاق لتبادل الأسرى، هذه الأمثلة وغيرها يمكن أن يتبين لها أن تلعب دوراً مؤثراً في العديد من الملفات المهمة في المنطقة عامة وملف الأزمة الخليجية بخاصة، في ظل المصالح الكبيرة التي تمتلكها في دول الأزمة، مدعومة بباقي المعطيات والدوافع الخارجية والداخلية التي تناولتها الدراسة. (Harrison, 2014)

وعلى هذا الأساس فإن صناع القرار في ألمانيا، وفي تعبير صريح للبراغماتية والواقعية التي تمتاز بها السياسة الخارجية الألمانية، لاسيما في الآونة الأخيرة، يرون بأن قطر يمكن ان تستمر بلعب دور سياسي واقتصادي في مجريات الأحداث وموازين القوى في المنطقة، وهو ما بدا واضحاً من التصاعد الملحوظ للدور القطري الفاعل والمؤثر في أكثر من قضية، فضلاً عن قدرتها المتصاعدة على مد جسور التواصل والحوار مع مختلف اللاعبين والفاعلين الرسميين وغير الرسميين.

وتشير آراء بعض المختصين في الشؤون الدولية، بأن مصالح ألمانيا في المنطقة أمست اليوم أكثر وضوحاً بعد اندلاع عدد من الصراعات الداخلية فيها، إذ انعكست هذه المصالح على السلوك الخارجي الألماني التقليدي، والذي يعتمد بشكل واضح على التسويات السياسية والمشروعات الاقتصادية والإنمائية، فضلاً عن التعاون في المجال الاستخباراتي من دون التورط في عمليات عسكرية مباشرة، إلا في بعض الاستثناءات، على عكس الدول الأوروبية الأخرى ذات الماضي الاستعماري في المنطقة.

ويبدو من خلال ذلك بأن ألمانيا تحاول بشكل أو بآخر أن تتحول تدريجياً إلى لاعب نشط وفاعل في التفاعلات الإقليمية الخليجية، وأصبح هذا التحول أكثر وضوحاً بعد البريكست، زاد من ذلك التهديدات الكبيرة المتأتية من تحديات الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والتي تشكل منطقة الشرق الأوسط مناطق انطلاقها وتمركزها، الأمر الذي حتم عليها إعادة ترتيب أوراقها وعدم ترك الولايات المتحدة أو روسيا تتحكمان لوحدهما بقواعد اللعبة وتحديد مساراتها، وتأكيداً لذلك، فقد صرح أكثر من مسؤول ألماني وبشكل صريح عن هذا المسعى، ومنهم الرئيس الألماني السابق يواكيم جوك الذي قال في مؤتمر الأمن الذي عقد في مدينة ميونخ عام 2014 "بأن الوقت قد حان لأن تلعب بلاده دوراً فعالاً في الشرق الأوسط، لاسيما أنها تمتلك قدرات كبيرة، فضلاً عن ضرورة الاضطلاع بدور أكبر في الشؤون الدولية، وامكانية وضع حد لسياسة ضبط النفس التي تنتهجها، وبالتالي فإنه ينبغي لها المشاركة بشكل أكبر في حل النزاعات الدولية". (Pillars of Germany's Foreign Policy for Middle Eastern Conflicts, 2017)

هذا من جهة أما فيما يتعلق بعلاقتها مع قطر، فأنها تحركت خلال الفترة الأخيرة لتحقيق تقارب سياسي واضح من خلال تبادل زيارات المسؤولين في كلا البلدين، فضلاً عن تحقيق التقارب في الملفات الأخرى وفي مقدمتها ملفات الاقتصاد والاستثمار والتجارة، والتي يمكن أن يدر عليها أرباحاً كبيرة، لا سيما بعد الاتفاق الذي جرى بين الطرفين على أثر مؤتمر الاستثمار الأنف الذكر، والذي عقد مؤخراً في برلين، وغالباً ما يؤكد الساسة من كلا البلدين على أهمية استغلال الفرص المحتملة التي يمكن أن توفرها التجارة والاستثمارات، وتوظيفها في تدعيم أسس العلاقة التي تربط الطرفين، مما ينعكس بشكل إيجابي على مستقبلها.

الاحتمال الثاني: ويشير هذا الاحتمال إلى استمرار العلاقات على ما هي عليه، وعلى نفس التوجهات التي تمتاز بها في الوقت الحاضر ولمرحلة زمنية قادمة، مع مراعاة إيجاد توازن بعلاقات ألمانيا مع الدول الخليجية كافة، حيث انه وبعد تشكيل الحكومة الألمانية الجديدة برئاسة ميركل، على اثر الانتخابات التي جرت في أيلول/سبتمبر عام 2017، حاولت الحكومة إعادة طرح وتسويق نفسها كوسيط دولي معتدل ومقبول من كل الأطراف الخليجية، لإيجاد حل سلمي للأزمة الخليجية - القطرية، وفي إطار هذا المسعى، فقد قام وزير الدولة للشؤون الخارجية الألمانية نيلز أمين منتصف عام 2018 بزيارة الكويت وادلى بتصريحات أثناء الزيارة قال فيها: "بأن حكومة بلاده تدعم بشكل كبير مبادرة أمير الكويت لإزالة التوترات بين دول مجلس التعاون، مشدداً على عدم انحياز ألمانيا لأي دولة خليجية معينة، وحرصها في المقابل على رؤية مجلس تعاون خليجي قوي وموحد". (الشرقاوي، وزير

الشؤون الخارجية الألماني للرأي: على الحياد في الأزمة الخليجية وندعم بشدة وساطة الأمير، (2018)

فالمصالح الأوروبية عامة والألمانية بخاصة في منطقة الخليج تتطلب منها أداءً يتسم بقدر أكبر من الحيادية وعدم الانحياز لطرف على حساب طرف آخر، فهناك قائمة طويلة من المصالح المشتركة التي تتطلب تدخلاً ألمانيا أوضح في منع تفاقم الأزمة ووصولها إلى حد الصدام المسلح، سواء بشكل شخصي أو من خلال المؤسسات الأوروبية المختلفة التي يمكن أن تتخرب في هكذا جهود.

وعلى الرغم من تصاعد حدة الخلاف بين كل من ألمانيا والسعودية خلال مرحلة تولى الاشتراكي زيجماير ملف الخارجية، إلا أن ملف الخلاف بدأ يخف حدته بعد تشكيل الحكومة الجديدة في الربع الأول من عام 2018، وتولى ملف الخارجية من قبل هايكو ماس، وفي هذا الشأن فإن مديرة مركز ايبنتز للدراسات الشرقية الحديثة أولريكه فرايتاغ تشير إلى: "أن لدى وزارة الخارجية الألمانية في المنطقة تقليد طويل للحوار في منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن تجاوز خطوطه الأساسية، وإن عدم انحياز ألمانيا لأحد الأطراف يعد أمراً جيداً أتاح لها أن تصبح وسيطاً مقبولاً من قبل الجميع". (جمعة، 2017)

تبدو ألمانيا اليوم في موقف لا تحسد عليه بين أطراف الأزمة الخليجية كافة، ويعود سبب ذلك إلى المصالح الكبيرة والواسعة التي تمتلكها في المنطقة، والتي تتوزع على مصالح اقتصادية وجيوسياسية وأمنية قوية ومتشابكة مع الأطراف كافة، لاسيما السعودية والإمارات وقطر، قوة المصالح انعكس على اهتمام ألمانيا المتزايد بإيجاد حل سلمي ومتوازن للأزمة وعدم التورط بشكل مباشر في اتخاذ موقف مساند لطرف اتجاه طرف آخر، وهو ما بدا واضحاً، بدءاً بتخفيف حدة التصريحات الأولية التي اطلقها وزير الخارجية الألماني في بدايات اندلاع الأزمة أو الفترة القليلة التي تلت ذلك، ومحاولة إصلاح آثار وتبعات هذه التصريحات، التي بدت واضحة بعد تشكيل الحكومة الجديدة، والتي كانت أكثر واقعية وبدأت تتحرك ببرامجه واضحة في سبيل عدم اغضاب طرف في مقابل طرف آخر.

الاحتمال الثالث: ويشير هذا الاحتمال، الأقل ترجيحاً، إلى تراجع العلاقات بين قطر وألمانيا، إذ إنه وعلى الرغم من أن هناك بعض الاختلافات في رؤى بعض الساسة وممثلي الأحزاب في البرلمان الألماني تجاه تعامل الحكومة ووزارة الخارجية الألمانية تجاه الأزمة الخليجية-القطرية عامة أو تجاه أطراف الأزمة الرئيسية السعودية وقطر، فرتيس السياسة الخارجية للمجموعة البرلمانية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي وجه انتقادات مباشرة لقطر وقال: "بأنها لا تحظى بتقدير على لائحة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهي تتدخل في أكثر من شأن خارجي كالأزمة الليبية وغيرها". (جمعة، 2017)

كما أن حجم التبادل التجاري الكبير بين كل من السعودية والإمارات كل على حدة من جهة وألمانيا من جهة أخرى، يمكن أن يشكل هو الآخر محدداً لنمو العلاقات مع قطر وسبباً في تراجعها، مع افتراض بقاء الأزمة الخليجية-القطرية، واستمرار الضغط الذي تمارسه السعودية والإمارات على الدول التي تمتلك علاقات جيدة مع قطر، فهاتين الدولتين تمتلكان إمكانات اقتصادية كبيرة ومخزوناً هائلاً من الموارد الطبيعية، ولديها فائض مالي كبير بفعل ما تجنيه من إنتاج وتصدير هذه الموارد والثروات الطبيعية، يعزز ذلك حجم الصادرات الألمانية الكبير إلى الإمارات خلال الأعوام 2015 و2016 و2017 على التوالي والبالغ 14.5 و11 مليار يورو، وبلاستناد على هذه الأرقام أمست الإمارات المركز الأساسي للشركات الألمانية في الشرق الأوسط، إذ يبلغ عدد الشركات الناشطة 1000 شركة، فيما تبلغ قيمة الصادرات الألمانية إلى السعودية خلال الفترة نفسها 12 و7.3 و6.6 مليار يورو حسب الأرقام التي قدمتها مؤسسة التجارة الخارجية الألمانية الرسمية. (محمد، 2018)

علاوة على ذلك فإن الحكومة الألمانية بدت وكأنها تدرك أهمية عدم وضعها في خانة الداعم لطرف على حساب طرف آخر فيما يتعلق بالأزمة الخليجية-القطرية، لما لذلك من آثار وانعكاسات مستقبلية على مصالحها أولاً، أو على دورها المؤثر في السياسة الدولية عامة أو تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بخاصة، ولعل ما حصل خلال الفترة الماضية من تغيير واضح في لهجة التصريحات الحكومية الألمانية، وإعادة بعض الروح لملف العلاقات السياسية مع السعودية، فضلاً عن موافقتها على إعادة تجهيز السعودية بصفقات سلاح جديدة، على الرغم من الاتفاق الذي جرى سابقاً بين أطراف الائتلاف الحاكم في ألمانيا (الاتحاد المسيحي والاشتراكي الديمقراطي) في آذار/مارس 2017، على وقف تزويد أطراف حرب اليمن بالسلاح.

إذ وافق مجلس الأمن الاتحادي الألماني، وعلى الرغم من الانتقادات التي لقيتها من أحزاب المعارضة، على صفقات تسليح للعديد من الدول العربية وفي مقدمتها السعودية والإمارات، وحسب وثيقة نشرتها وسائل اعلام المانية أرسلها وزير الاقتصاد بيتر التماير إلى اللجنة الاقتصادية في البرلمان الألماني، فإن السعودية ستتمكن من الحصول على أربعة أنظمة دفاعية يتم تثبيتها على المركبات، فيما سيتم بيع 48 رأس حربي و91 جهاز رصد للإمارات. (صفقات سلاح ألمانية إلى السعودية رغم الحظر

بسبب حرب اليمن ، 2018)

كما إن عودة العلاقات بين ألمانيا والسعودية إلى سابق عهدها، لا يعنى نمو التبادل التجاري بين الطرفين فحسب، بل فتح الباب أمام مختلف الشركات الألمانية للاستفادة من الفرص المتاحة أمامها والمنافسة مع باقى الشركات العالمية فيما يتعلق بمشاريع رؤية 2030 السعودية، والتي تبغى من خلالها الحكومة أحداث نقلة نوعية على اقتصادها وتحويله من اقتصاد ريعى يعتمد بالأساس على النفط إلى اقتصاد عصري متنوع، وهنا تأتي إمكانية حصول الشركات الألمانية على فرص استثمارية ضخمة، لا سيما أنها تتمتع بقدر عالى من المقبولية والثقة والمصداقية لدى اغلب الأسواق العالمية. (عزم، 2018)

وهناك عوامل أخرى تؤثر بشكل أو بآخر على شكل العلاقة المستقبلى، ويمكن ان تزيد من احتمالية تراجع علاقة ألمانيا بقطر، ومنها زيادة حدة الانتقادات التي يوجهها بعض المسؤولين الألمان أو قادة الرأي العام حول بعض الملفات الشائكة مع قطر، ومن بينها الانتقادات والتهامات التي توجهها من قبل بعض الأطراف حول تمويل عدد من التنظيمات الإرهابية، أو الدعم الذي تقدمه لبعض التنظيمات والحركات المسلحة فى المنطقة مثل حركة حماس، أو دعمها لحركة الإخوان المسلمين، أو حتى مواضيع مهمة أخرى تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وتمكين المرأة وغيرها، لاسيما ما يتعلق منها بالتقارير الحقوقية والإعلامية التي انتشرت حول الانتهاكات التي يتعرض لها بعض العاملين فى المنشآت التي ستستضيف فعاليات كاس العالم فى الدوحة. (المدهون، 2014)

إن ألمانيا لوحدها أو ضمن المؤسسات الأوروبية الرسمية نجحت وبشكل كبير فى بناء نموذج اقتصادي متميز، يعد الأبرز من حيث الاستقرار على صعيد دول العالم، لكنها، وفيما يتعلق بالجانب السياسى، لا زالت لا تستطيع مغادرة الغطاء الأمريكى، لا سيما فيما يتعلق بسياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط أو الخليج العربى، اللتان تعدان مناطق نفوذ حصرية للولايات المتحدة، وبالتالي، وعلى الرغم من محاولات بعض الدول الأوروبية ومن بينها ألمانيا لعب دور مؤثر فيها، من خلال اتخاذ بعض المواقف فى سوريا أو مصر أو ايران ومن قبلها العراق عام 2003، إلا أنها لم يكتب لها النجاح دون وجود موافقة أو قبول امريكى. (طعمة، العراق وألمانيا: رؤية فى العلاقات المستقبلية، 2013)

وعند الحديث عن المعوقات أو المحددات التي تؤثر على واقع ومستقبل العلاقات بين البلدين، فمن الضروري تأشير بعض العوامل الداخلية القطرية، والتي من أبرزها، وجود سلطة قطرية غير فعالة إلى حد ما، وسوقاً داخلية تنافسية للغاية، والنطاق الضخم للمشاريع القطرية، لاسيما فى قطاع البنية التحتية.

وعلاوة على ذلك، فإن عدم وصول معظم الشركات الأجنبية العاملة فى قطر إلى التمويل المحلى يمثل هو الآخر مشكلة واضحة، إذ إن 80% من الاقتصاد القطري مملوك للدولة بشكل كلى أو جزئى، وتتولى مكاتب المشتريات تقديم المشاريع الكبرى، وغالبا ما تكون ملزمة بضمانات سياسية، وهنا فانه من المزم أن تدفع الشركات الأجنبية سندات الأداء إلى جانب سندات العطاء فى كثير من الأحيان، وعلى هذا الأساس فانه ومن دون وجود فرص التمويل المحلى، لا تستطيع معظم الشركات الألمانية البقاء والمنافسة فى السوق القطري، وهذا ينطبق بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل 90% من مجموع الشركات الألمانية. ولهذا السبب، مع بعض الاستثناءات القليلة، تعمل الشركات الألمانية بشكل رئيسي كمقاولين من الباطن فى قطر.

إن العوامل الداخلية المحركة لهذا الموضوع تتعلق بشكل أساس بالهيكل ذات التكلفة العالية نسبياً داخل الشركات الألمانية نفسها، وتخصيص المخاطر المحافظة، وكذلك عدم وجود تمثيل لها داخل الشركات المحلية والمؤسسات الحكومية القطرية، وهيمنة شركات الدول الأخرى، لاسيما الآسيوية والتركية على السوق القطرية، فضلاً عن ذلك كله فان ألمانيا تغيب بشكل واضح عن قطاعات اقتصادية قطرية مهمة، وفى مقدمتها النفط والغاز، فلا وجود لمشاريع مشتركة بين البلدين، عدا شركة فينترسهال، التي تركت السوق عام 2010، والتي كانت الشركة الألمانية الوحيدة التي استثمرت بقوة فى قطاع الطاقة القطري.

الا انه وعلى الرغم من أن الوضع قد تغير نوعاً ما، لا سيما منذ اندلاع الصراع الروسى -الأوكرانى، فإن ألمانيا تبدو اليوم أكثر رغبة فى الحد من اعتمادها الأساس على الغاز الروسى، وإمكانية البحث عن مصادر طاقة بديلة، إلا أن هناك العديد من المعوقات امام هذا المسعى، منها استحواذ بعض الدول الآسيوية على مجمل ناتج الغاز القطري عبر عقود طويلة الأجل، الأمر الذي يحرم ألمانيا على المدى القصير من الاستفادة من هذا القطاع المهم. (Kettner, 2017)

وعليه، فان ألمانيا، وبعدها القوة الاقتصادية الأكبر فى اوربا، ودورها الرئيس فى استقرار الأسواق الأوروبية خلال الفترة التي أعقبت الأزمة المالية 2008-2009، وإمكانية لعبها لأدوار أكثر فاعلية فى مسرح العلاقات الدولية، من خلال الاستفادة من

العوامل الخارجية والداخلية التي طرحتها الدراسة، وتوظيف علاقاتها الايجابية مع بعض الدول المهمة والفاعلة في محيطها الإقليمي مثل قطر، والتي يمكن من خلالها تحقيق البعض من طموحاتها وأهدافها الاستراتيجية، فألمانيا ترى أن هناك إمكانية للاستفادة من إمكانية هذه الدولة لتكون اشبه بالجسر الذي يربط بين العالمين الإسلامي والغربي، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تأمين مصالح الدول الألمانية والأوروبية الأخرى في الشرق الأوسط وما وراءه.

في الوقت نفسه، فإن قطر أصبح لديها سياسة خارجية أكثر نشاطاً، وأصبحت بعد عام 2011 واحدة من اللاعبين الرئيسيين في المنطقة وسط أحداث ما يعرف (بثورات الربيع العربي)، علاوة على ذلك، فأنها أدت أدوار خارجية أوسع، منها ما يتعلق بالمساعدة في استقرار البنوك الأوروبية، والاستثمارات الواسعة التي قامت في العديد من الشركات الأوروبية الكبيرة، هذا العامل يجعل من الدوحة شريكاً أساسياً في العديد من الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها في المستقبل، فضلاً عن ذلك فأنها بحاجة اليوم إلى بعض الدول المهمة والمؤثرة في السياسة الدولية ومن بينها ألمانيا كجزء من استراتيجيتها للحفاظ على علاقات جيدة مع الدول الغربية والأوروبية الرئيسة، وتحقيق التوازن في علاقاتها الدولية.

الخاتمة:

وعليه فإن العلاقات القطرية الألمانية، وكما وضحتها الدراسة، ترتكز بالأساس على المصالح المتينة المتبادلة التي تشمل الكثير من المجالات، مما يوفر فرصة حقيقية لتعزيز فرص وامكانيات تطور العلاقات ونموها في المراحل القادمة، لاسيما أن هناك رغبة واضحة من طرفي العلاقة، لاستثمار ما يتواجد من إمكانيات وقدرات لديهما لغرض تحقيق تبادل وتعاون يعود بالمنفعة على الطرفين، ويساهم بشكل أو بآخر بتحقيق الرؤى والأهداف الاستراتيجية، في مختلف المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والتنمية وغيرها.

وعلى مدى السنوات الأخيرة الماضية طورت قطر إمكانياتها في المجالات كافة، وأدخلت تعديلات محورية على العديد من القوانين والتشريعات التي تدعم موافقها، فيما يتعلق بتوفير بيئة جاذبة ومطمئنة للاستثمارات الأجنبية، كما ستجيز بعض القوانين المتوقع صدورها حول الاستثمار الأجنبي للشركات غير القطرية إنشاء شركات في قطر برأس مال مملوك بالكامل لها، مما سيوفر للشركات العالمية عامة والألمانية خاصة فرصاً كبيرة وواعدة للحصول على واردات وأرباح عالية، وهو الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على مساهماتها في تنمية وتطوير الاقتصاد القطري، فضلاً عن القطاعات التنموية الأخرى، والتي تم الإشارة لها انفاً. ونتيجة لما شهدته العلاقات بين الطرفين من تطور وفق المعطيات التي وفرتها الدراسة، ووفقاً لما تم عرضه من تفصيلات ومؤشرات دفعت ألمانيا إلى بناء وتشكيل رؤيتها الاستراتيجية المستقلة تجاه بعض الأحداث الدولية، ومن بينها ما يتعلق بمنطقة الخليج، إذ إن ألمانيا اليوم تتحرك وفق رؤيتها الخاصة، والتي تختلف أحياناً عن مواقف باقي الدول الأوروبية، لاسيما ما يتعلق منها بموقفها من الأزمة الخليجية القطرية عامة، ومن أطراف الأزمة كل على حدة.

كما أن الموقف الألماني المتميز من الأزمة الخليجية-القطرية الأخيرة، والذي ارتكز بالدرجة الأساس على مصالحها الحيوية المتينة والمتعددة في المنطقة عامة وفي دول الأزمة كل على حدة خاصة، فعلى الرغم من الموقف الأولي الذي أعلنه وزير الخارجية السابق، والذي بدا وكأنه مساند لمحور قطر ورفض لأي إجراء يتخذ ضدها، والذي ارتكز بالأساس على ما يعرف بالعامل الأخلاقي الذي يميز السياسة الألمانية منذ نهايات الحرب العالمية الثانية، إلا أن غلبة أو طغيان المصالح عامة والاقتصادية خاصة، لا سيما ما يتعلق بمصالحها وعلاقاتها الواسعة مع كل من السعودية والإمارات، دفعها إلى إعادة تقييم أو مراجعة موقفها الأولي الذي اغضب المحور الذي تمثله السعودية، مما دفعها للعودة ومسك العصا من الوسط وممارسة دور الوسيط المقبول أو التدخل لإصلاح العلاقات المضطربة بين أطراف الأزمة قدر الإمكان.

فالوقوف إلى جانب طرف على حساب الطرف الآخر، وعلى الرغم من بعض القناعات برجاحة موقف احدهما، سيجعل الالمان يخسرون موقع الحيادية المقرون بالمصادقية، الذي كانوا يمتلكوه في المرحلة الماضية، وهو ما تطلب من الأطراف الفاعلة المسؤولة عن صياغة السياسة الألمانية التفكير بإعادة تموضعها ووضع خطوط واضحة للتحرك نحوها، وهو ما يقع على عاتق الحكومة الجديدة التي تشكلت حديثاً، كما أن من مصلحة ألمانيا إيجاد حل نهائي وحاسم للأزمة، وعودة الأمور إلى سابق عهدها بين الدول الخليجية كافة، لما لذلك من تأثيرات مباشرة على مصالحها الكبيرة في المنطقة.

المصادر والمراجع

- إبراهيم محمد. (2018). *تحليل: قطر تعوض ألمانيا تراجع تجارتها مع الإمارات والسعودية*. تم الاسترداد من DW: <https://p.dw.com/p/34Vix>
- أحمد قاسم حسين. (يناير، 2018). الاتحاد الأوروبي والأزمة الخليجية: السياق ومواقف الفاعلين. *مجلة سياسات عربية* (30)، ص 64.
- إسماعيل عزام. (26 9، 2018). *المصالحة بين ألمانيا والسعودية... ما مصير ملفات الخلاف؟* تم الاسترداد من DW: <https://p.dw.com/p/35XD7>
- افتتاح البيت الثقافي العربي في برلين*. (2017). تم الاسترداد من سفارة دولة قطر في برلين: <https://bit.ly/2FNA0Ed>
- الحساب الرسمي لوزارة الخارجية الألمانية في تويتر*. (2017). تم الاسترداد من وزارة الخارجية الألمانية: <https://twitter.com/germanydiplomat?lang=ar>
- الرفض الألماني لحصار قطر يغضب السعودية*. (24 2، 2018). تم الاسترداد من الراية: <http://www.raya.com/news/pages/8f0d4b41-96b0-4b83-a882-6a480217f9ab>
- السيد يس. (2000). ألمانيا تنظر للمستقبل. *صحيفة الاهرام المصرية*، 30.
- العلاقات القطرية الألمانية.. 45 عاما من التميز. (5 9، 2018). *صحيفة الشرق القطرية*.
- ألمانيا: أزمة قطر قد تقود إلى حرب*. (10 يونيو، 2017). تم الاسترداد من الحرة: <https://www.alhurra.com/a/germany-qatar-gulf-crisis/369645.html>
- (2018). *النشرة الربعية للإحصاء التجارية الخارجية السلعية*. الدوحة: إصدارات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية.
- امجد زين العابدين طعمة. (2013). العراق وألمانيا: رؤية في العلاقات المستقبلية. *مجلة دراسات سياسية* (26)، الصفحات 75-76.
- امجد زين العابدين طعمة، وجليل، نوار هاشم. (2019). *مكافحة الظلام: رؤية في سياسات الدول الأوروبية تجاه مكافحة الارهاب*. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.
- امجد زين العابدين طعمه. (2017). *السياسة الألمانية: رؤية في طبيعة العلاقات مع العراق*. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.
- ايرهارد زاندشناير. (2011). *السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج العربي*. الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- بطرس غالي. (2 9، 2000). واشنطن لا ترغب بإصلاح الأمم المتحدة. *مجلة الاهرام العربي* (180)، 22.
- تقرير: ألمانيا ثالث أكبر مصدر للأسلحة في العالم*. (2016). تم الاسترداد من DW: <https://p.dw.com/p/1J5jf>
- جهاز قطر للاستثمار... صندوق قطر السيادي. (2019). تم الاسترداد من موسوعة الجزيرة: <https://bit.ly/2FmSudh>
- خالد الشرقاوي. (8 أكتوبر، 2017). *أكرمان: ألمانيا قلقة من استمرار الأزمة الخليجية*. تم الاسترداد من الرأي: <http://www.alraimedia.com/Home/Details?id=2b210584-31f1-4949-a81d-69c2f597a665>
- خالد الشرقاوي. (2 5، 2018). *وزير الشؤون الخارجية الألماني للرأي: على الحياد في الأزمة الخليجية وندعم بشدة وساطة الأمير*. تم الاسترداد من الرأي الكويتية: <https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=f90c5cef-400c-410b-8737-e04703804764>
- رفعت سليمان. (18 11، 2017). *ألمانيا: مقاطعة قطر تهدد لتطور منطقة الخليج وتميئها*. تم الاسترداد من RT online: <https://bit.ly/2zQEVlo>
- رؤية قطر الوطنية*. (2017). الدوحة: إصدارات الأمانة العامة للتخطيط التنموي.
- رؤية قطر الوطنية 2030*. (2008). الدوحة: إصدارات الأمانة العامة للتخطيط التنموي.
- صفقات سلاح ألمانية إلى السعودية رغم الحظر بسبب حرب اليمن*. (20 9، 2018). تم الاسترداد من DW: <https://p.dw.com/p/35C18>
- عام الثقافة القطري الألماني*. (2017). تم الاسترداد من الموقع الرسمي لمعهد جوتة الألماني في الخليج: https://www.goethe.de/prj/rel/ar/dsq/dsk.html?wt_sc=qatargermany2017
- علاء جمعة. (17 6، 2017). *مصالح ألمانيا والأزمة القطرية.. مخاوف من التغيير*. تم الاسترداد من DW: <https://p.dw.com/p/2eq3u>
- قطر وألمانيا: رؤى مشتركة وشراكات اقتصادية متينة. (6 9، 2018). *جريدة الوطن القطرية* (8404)، 7.
- لؤي المدهون. (28 9، 2014). *قطر: سياسة خارجية بعيدة عن ثنائيات العدو والصديق "الفسطاطية"*. تم الاسترداد من قنطرة: <https://ar.qantara.de/node/18384>
- منتدى قطر وألمانيا للأعمال والاستثمار*. (2 9، 2018). تم الاسترداد من الموقع الرسمي لسفارة دولة قطر في ألمانيا: <https://bit.ly/2HCEbom>

- منتدى قطر وألمانيا للأعمال: مزيد من الاستثمارات القطرية بالخارج. (5، 9، 2018). تم الاسترداد من Business Class: <https://bit.ly/2HzWYkh>
- وزير التجارة: العلاقات القطرية الألمانية تعمقت أكثر عقب زيارة سمو الأمير إلى برلين. (20، 2، 2019). تم الاسترداد من صحيفة الوطن القطرية: <http://www.al-watan.com/Latest-News/ArtMID/424/ArticleID/41054>
- BIBLIOGRAPHY \I 1033 \f 1033 Advancing German business in Qatar: The Risk. (2018). *Cornerstone Global Associates*, 6.
- BP Statistical Review of World Energy 2018. (2018). Retrieved from bp: <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2018-full-report.pdf>
- Brüggmann, M. (2018). Qatar to invest billions in German companies. *Handelsblatt Global*.
- Dumalaon, J. (2018, 9 7). *Germany and Qatar eye deeper economic ties*. Retrieved from DW: <https://p.dw.com/p/34TSh>
- Fisher, C. S. (2004). *Reconciling Realities: Reshaping the German-American relationship for the twenty-first century*. Washington, D.C: the American Institute for Contemporary German Studies.
- German FM: *Qatar's sovereignty must be respected*. (2017). Retrieved from Aljazeera: <https://www.aljazeera.com/news/2017/07/german-fm-qatar-sovereignty-respected-170704153858775.html>
- Harrison, L. (2014, November 10). *The German Connection, An Unlikely Middle East Mediator Works in the Shadows*. Retrieved from Foreign Affairs: <https://www.foreignaffairs.com/articles/germany/2014-11-10/german-connection>
- Kettner, J. (2017). *Germany and Qatar Crisis*. Slovenia: International Institute for Middle -East and Balkan studies.
- Murray, D. (2015, 4 21). Germany and Qatar — powerful trading partners. *Gulf Times Newspaper*.
- Pillars of Germany's Foreign Policy for Middle Eastern Conflicts*. (2017, June 14). Retrieved from Future for Advanced Research and studies: <https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/2899/pillars-of-germanys-foreign-policy-for-middle-eastern-conflicts>
- Qatar German Relations, The Consulate General of the State of Qatar in Munich- Federal Republic of Germany*. (2016). Retrieved from The Consulate General of The State of Qatar in Munich- Federal Republic Of Germany: <http://munich.consulate.qa/en/federal-republic-of-germany/qatar-german-relations>
- Qatar Plans \$11.6b Investment in Germany*. (2018, 9 7). Retrieved from Financial Tribune: <https://financialtribune.com/node/93142>
- Qatar-German relations based on mutual trust*. (2018, 6). Retrieved from Gulf Times: <https://www.gulf-times.com/story/605085/Qatar-German-relations-based-on-mutual-trust>
- Qatar-Germany bilateral relationship gains new heights*. (2018, 9 9). Retrieved from Gulf Times: <https://www2.gulf-times.com/story/605379/Qatar-Germany-bilateral-relationship-gains-new-heights>
- Qatari-German Business Council established*. (2018, 9). Retrieved from Qatar Tribune: <http://www.qatar-tribune.com/news-details/id/138225>
- Qatari-German trade volume touched \$12.6bn over 2013-17. (2018, 9 8). *The Peninsula Newspaper*.
- Qatat*. (2017). Retrieved from Germany Federal Foreign Office: https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/laenderinformationen/katar-node/qatar/228524#content_0
- Salacanian, S. (2017). *Europe and the Gulf Crisis*. Doha: Al Jazeera Center for Studies.
- Saudi Arabia boycotts German arms over sympathy with Qatar*. (2018, 4 18). Retrieved from Middle East Monitor: <https://www.middleeastmonitor.com/20180418-report-saudi-arabia-boycotts-german-arms-over-sympathy-with-qatar/>
- Sergie, M. (2017). *Qatar's First Shipment of Air-Lifted Cows Lands in Doha*. Retrieved from Bloomberg: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-07-11/qatar-s-first-air-shipment-of-cows-lands-amid-saudi-led-boycott>
- The German Business Stake in Qatar. (2017, 6 8). *Handelsblatt Global Germany Newspaper*.

Qatar and Germany: Primacy of interests and order of priority

*Amjad Zain Alaebdin Taama**

ABSTRACT

The relations between Germany and Qatar look so good in various fields in spite of the non-existence of the deep historical roots between the two parties.

Today these relations are characterized by many basics and motivations that pave the way to the recent positive format, as well as the underlying important driver of these diverse interests, which provides real opportunities to convergence of visions and goals in more than one direction.

As Qatar is considered as a vital strategic partner to Germany in the region due to its economic assets and geopolitical status, Germany at the same time has a further importance to Qatar.

The study is based on the basics of the diverse interests owned by the both sides. These diverse interests could be starting point for forward looking that is reliable to the continued presence of Germany, which could be positively reflected on the present and future relationship.

Keywords: Qatar, Germany, relations, interests, Future.

* Mustansiriyah University. Received on 26/1/2019 and Accepted for Publication on 11/6/2019.